مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل و"سيمون ديك"
-قراءة في نموذج النحو الوظيفي-

الأستاذ: محمد بوديـــة
قسم الأدب و اللغة العربيـــة
جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر

ملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنموذج النحو الوظيفي أو ما أطلق عليه آخرون "نظرية النحو الوظيفي"، وهو نموذج اشتغل عليه الباحث المغربي "أحمد المتوكل"، وتجلى هذا في جملة المؤلفات التي ألفها هذا الباحث, والتي حاول من خلالها أن يقدّم هذه النظرية للقارئ العربي من خلال ترجمة مصطلحاتها ومفاهيمها إلى العربية، وشرح كيفية اشتغال هذا النموذج، وتبيان مدى إمكانية تطبيقه على اللغة العربية.

Résumé :

Cette étude vise à présenter le modèle de "grammaire fonctionnelle en tant que thème de recherche ou «Ahmed Almotawakkil» a tenté de soumettre cette théorie aux lecteurs arabes, dans le but de donner preuve et possibilité de son application sur la langue arabe, à travers la traduction de ses concepts et l'explication de son fonctionnement.

مقدمـــــة:

ارتبط مفهوم اللغة عند كثير من الدارسين بالوظيفة التي وضعت من أجلها وهي التبليغ والتواصل، ذلك أنه لا معنى للغة إذا لم يستطع أصحابها أن يتواصلوا من خلالها، ويعربوا بها عن أغراضهم. وتتجلى هذه الوظيفة اللسانية في مجموعة من المستويات اللغوية، لأن كل عنصر في النظام اللغوي يؤدّي وظيفة معينة في سياق محدّد، ويعمل على إثبات وجوده داخل هذا النظام.

وهذا ما استرعى انتباه مجموعة من اللسانيين، فركّزوا جهدهم في إبراز الوظائف المختلفة للعناصر اللسانية.

فنشأت بذلك مدرسة لسانية خاصة تعنى بالبحث في الوظيفة اللسانية، وتكونت هذه المدرسة من مجموعة من الباحثين، نظر كل واحد منهم إلى الوظيفة في اللغة نظرة خاصة، وبحث عنها في مستوى خاص من النظام اللغوي، فكان من حاول استخراجها من المستوى الصوتي، وهناك من بحث عنها في المستوى التركيبي، وآخر تجلت له في المستوى الدلالي.

غير أنه بتطور الدراسات اللسانية، ظهر مستوى آخر من شأنه أن تدرس فيه الوظيفة التواصلية التبليغية، ألا وهو المستوى التداولي؛ أي ما يؤديه تداول اللغة بين متكلم ومستمع في سياق اجتماعي ومادي وثقافي.

وبهذا برز إلى الوجود لسانيّون جدد، يتزعمهم اللساني الهولندي "سيمون ديك" (Simon dik)أسسوا نموذجا وظيفيا جديدا، هو في أصله امتداد للمدرسة الوظيفية السابقة، غير أن هؤلاء اللسانيين الجدد أضافوا إلى أفكار سابقيهم أفكارا أخرى، استلهموها من اللسانيات التداولية، وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي. محاولين استغلال هذه الأفكار في تعليم اللغة وبناء النصوص وتحليلها.

1. مبادئ النحـــو الوظيفـــي:

يعتمد نموذج "النحو الوظيفي" على مبادئ منهجية عامة ثابتة لا يحيد عنها، تمثلت هذه المبادئ فيما يلي:

« **1.** وظيفة اللغات الطبيعية "الأساسية" هي التواصل.

2. موضوع الدرس اللساني هو وصف "القدرة التواصلية" (Communicative Competence) للمتكلّم- المخاطب.

3. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداولية.

4. يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ - الكفاية النفسية (l'adéquation psychologique).

ب- الكفاية التداولية (l'adéquation pragmatique)

ج- الكفاية النمطية (l'adéquation typologique) »[1].

أمّا المبدأ الأول فهو مبدأ ظهر مع ظهور الوظيفية، وظلّ شعارا لكل أعلامها، يتخذونه هدفا يدافعون عنه، وإن اختلفت سبلهم في ذلك، وكذا الشأن بالنسبة لـ"سيمون ديك" الذي أقام نحوه على قاعدة أساسية، تعتبر أنّ أيّ لغة طبيعية، هي نظام يحتوي على خصائص بنيوية، الهدف الأساس من هذا النظام هو تحقيق عملية التواصل القائمة بين متكلميه.

ولذلك لا بد للساني أن يدرس ويصف القدرة التواصلية الموجودة عند طرفي الاتصال (المتكلم والمخاطب).

وهو ما يمثل المبدأ الثاني لنموذج النحو الوظيفي، وهو مبدأ حاول من خلاله "سيمون ديك" أن يعيد النظر في ثنائية تشومسكي (قدرة/ إنجاز).

وأما المبدأ الثالث فهو المبدأ الذي يظهر فيه جديد "سيمون ديك" الذي أضافه إلى الجوانب التركيبية والدلالية، ويتمثل هذا الجديد في استثمار علم ظهر مبكّراً في حقل الدراسات اللسانية وسمي بالتداولية La pragmatique.

ومن خلال هذا العلم يطمح "النحو الوظيفي" إلى تحقيق الكفاية التداولية، أي كفاية الاستعمال اللغوي، إضافة إلى الكفايتين النفسية والنمطية.

"ويرقى النحو إلى مستوى الكفاية النمطية إذا استطاع أن يفرز أوصافا للغات طبيعية متباينة نمطيا، وإذا كان قادراً في نفس الوقت على رصد ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللغات، ويكون النحو كافيا نفسيا إذا لم يتعارض مع الفرضيات النفسية حول إنتاج اللغة وفهمها"[2]. وهذا ما يمثل المبدأ الرابع لنموذج النحو الوظيفي.

2. البنيـة العامـــة للنحـو الوظيفـي:

تتكون الجمل في " النحو الوظيفي" وفقا لثلاث بنيات مرتبه كالآتي: البنية الحملية ثم البنية الوظيفية ثم البنية المكوّنية.

1. البنية الحملية:

أ. **تعريف الحمل: لغة:**" لفظ الحمل في اللغة مشتق من: حمل الشيء يحمله حملا وحملاناً فهو محمول وحميل.

وقول النابغة: فحملت برّة واحتملت فجار.

عبّر عن البرة بالحمل. وعن الفجرة بالاحتمال.

والحِمْل: ما حُمل والجمع أحمال، وحمله على الدابة يحمله حملا، والحملان ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة.

وحمله على الأمر يحمله حملا، فالحمل: أغراه به، ويحمله الأمر تحميلا وحمالا، فتحمله تحملا وتحمالا.

وقال تعالى: **« فإنَّما عليه ما حُمِّل وعليكم ما حُمِّلْتُمْ».**

فسَّره تعلب فقال: على النبي- صلى الله عليه وسلم- ما أوحي إليه، وكلف أن ينبه عليه، وعليكم أنتم الاتباع. وفي حديث علي: « لا تناظروهم بالقرآن، فإنّ القرآن حمّال ذو وجوه».أي يحمل عليه كل التأويل فيحتمله"[3].

اصطلاحا: حمل الشيء على الشيء: إلحاقه به في حكمه أو نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، فإذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا مثلا: « إن الإنسان حيوان » فالمحكوم به يقال المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع[4].

ب. مفهوم البنية الحملية:

تنقسم هذه البنية إلى قسمين: بنية الحمل وبنية الدلالة، تتضمن البنية الأولى الأطر الحملية الخاصة بالجملة، وتكون هذه الأطر إما أسماءً أو أفعالا أو صفات.

ويصنّف الإطار الحملي –أيضا- إلى صنفين: محمولات وحدود.

1. المحمولات:

يدلّ كل محمول على واقعة، والوقائع حسب تصور النحو الوظيفي إمّا "أعمال (Actions) أو أحداث (Prcessus) أو أوضاع (Positions) أو حالات (Etats)"[5].

2. الحدود:

وتمثل هذه الحدود المشاركين في الوقائع التي يدل عليها المحمول، وتنقسم هذه الحدود إلى قسمين حدود موضوعات (Agruments) وحدود لواحق (Satellites).

أ. الحدود الموضوعات: وهي الحدود التي تدلّ على وظائف دلالية أساسية.

ب. الحدود اللواحق: وهي الحدود التي تدل على وظائف غير أساسية كالحد الذي يدل على الزمان أو المكان.

والوقائع وما تؤديه الأطر الحملية (محمولات وحدود) من وظائف دلالية خاصة هي التي تمثل البنية الثانية وهي البنية الدلالية.

ويمكن إجمال مكونات الإطار الحملي فيما يلي:

"**1.** المحمول ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة).

2. محلات موضوعات المحمول.

3. القيود الانتقائية (أو قيود التوارد) بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول"[6].

ويتم التمثيل للإطار الحملي للفعل (شرب) كالآتي: شرب (فعل) (حي)(سائل) (متقبل) (زمان).

أي أنّ هذا الفعل يقوم به كائن حي يقوم بوظيفة (المنفذ) ولا بد من مفعول (سائل) يقوم بوظيفة المتقبل[7].

وتعد البنية الحملية مدخلا للبنية الوظيفية.

2. البنية الوظيفية:

وتنقسم هذه البنية إلى قسمين: البنية التركيبية والبنية التداولية.

أ. البنية التركيبية: يبرز من خلالها وظيفتان تركيبيتان فقط هما الفاعل والمفعول.

"ويبرر هذا التقليص للوظائف التركيبية بأن ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة وبنيتها التركيبية، بحيث لا ضرورة بأن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى"[8].

ب. البنية التداولية: وهي البنية التي تظهر من خلالها الوظائف التداولية، وهي وظائف تعتمد على السياق والمقام والعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب.

وتظهر هذه الوظائف لأنّ التداول حسب تصور النحو الوظيفي " يقوم بربط مكونات تحمل في الجملة وظائف تداولية بالمواقع المهيأة لها في البنية الموقعية"[9].

ويتم تضافر البنيات الثلاث: الحملية والوظيفية والتكوينية عبر ثلاث قواعد خاصة وهي: «الأساس» و«قواعد إسناد الوظائف».

و«قواعد التعبير»، ويتضح هذا التضافر من خلال المخطط التالي[10]:

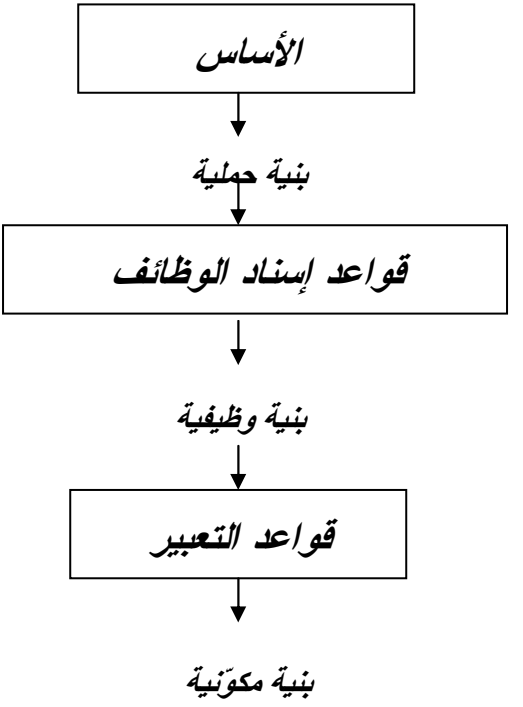
الأساس
بنية حملية
قواعد إسناد الوظائف
بنية وظيفية
قواعد التعبير
بنية مكوّنية

1. الأساس : يتكون الأساس من عنصرين اثنين: المعجم وقواعد المحمولات.
أما المعجم فيتمثل في الرصيد المفرداتي الموجود عند كل من المتكلّم والسامع، ويتكون هذا الرصيد من مفردات أو محمولات أصول ومفردات مشتقة.
أما قواعد المحمولات فهي القواعد التي تساعد على إنتاج المفردات كقواعد الاشتقاق وبعض القواعد الصرفية.
كما تسهم في الربط بين المفردات تزامنيا، أي المفردات التي وجدت في مرحلة من مراحل تطور لغة معينة.
2. **قواعد إسناد الوظائف**: يتم من خلال هذه القواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية إلى الوظائف الدلالية، لتشكّل البنية الوظيفية، ويجرى إسناد الوظائف التركيبية قبل إسناد الوظائف التداولية، لأنّ هناك وظائف تداولية "تسند بالدرجة الأولى إلى مكونات حاملة لوظائف تركيبية معينة، فالوظيفة التداولية «المحور» مثلا تسند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية «الفاعل» وفقا لاتجاه عام يخضع له عدد كبير من اللغات الطبيعية"[(11)].
3. **قواعد التعبير:** وهي القواعد التي يتم بواسطتها تحويل البنية الوظيفية إلى بنية مكونية، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

"1. قواعد إسناد الحالات الإعرابية.
2. قواعد إدماج مخصصات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلا).
3. القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء الفاعل/ بناء المفعول/إدماج الرابط (كان وما إليها) المطابقة... إلى غير ذلك.
4. قواعد الموقعة التي ترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.
5. قواعد إسناد النبر والتنغيم"[(12)].

وبناء على ما سبق فإنّ البنية العاملة للنحو الوظيفي التي هي حصيلة ثلاث بنيات (بنية حملية وبنية وظيفية وبنية مكونية) تتشكل بتطبيق ثلاث قواعد على الترتيب، كل قاعدة

منها تنتج عنها بنية معينة وهذه القواعد هي: الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد الترتيب.

4. أنواع الوظائف في نموذج « النحو الوظيفي»:

تتقاسم "النحو الوظيفي" ثلاثة أنواع من الوظائف: الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية والوظائف التداولية.

1. **الوظائف التركيبية:** يقتصر النحو الوظيفي على وظيفتين تركيبتين فقط، هما الفاعل والمفعول، وهذا لأنّ بقية الوظائف التي كانت تُعدّ وظائف تركيبية، هي حسب تصور النحو الوظيفي إمّا وظائف دلالية أو وظائف تداولية.

أ. الفاعل: نال الفاعل في الدرس النحو العربي القديم قدرا كبيرا من اهتمام العلماء، وذلك باعتباره المحرك الأساس للفعل، فلا يمكن أن يوجد فعل ما لم يكن هناك فاعل، حتى وإن لم نلمسه على مستوى السطح فهو كائن بالتأكيد في البنية العميقة.

ويعرفه ابن هشام الأنصاري بقوله: « اعلم أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريح، أو مؤول به، أسند إليه فعل، أو مؤول به مقدّم عليه بالأصالة، واقعا منه، أو قائما به.

مثال ذلك « زَيْدٌ» من قولك « ضرب زيدٌ عمرًا» فالأوّل: اسم أسند إليه فعل واقع منه، فإنّ الضرب واقع من « زَيْدٌ» والثاني: اسم أسند إليه فعل قائم به، فإنّ « العلم» قائم بـ« زيد». وقولي أوّلا: « أو مؤوّل به» يدخل فيه نحو « أنْ تخْشع» في قوله تعالى: « **أَلَمْ يَأْنِ لِلَذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُم** ». فإنّه فاعل مع أنّه ليس باسم ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوع.

وقولي ثانيا: « أو مؤوّل به» يدخل فيه: « مختلف». في قوله تعالى: « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُه» فـ« أَلْوَانُه» فاعل، ولم يسند إليه فعل، ولكن أسند إليه مؤوّل بالفعل وهو « مختلف» فإنّه في تأويل « يختلف»... »[13].

والفاعل إن جاز إضماره في اللغة العربية، فإنّه لا يجوز حذفه، لكونه عمدة، ويردّ الزمخشري على من قال بحذف فاعل (كَبُرَ) من قوله تعالى: «**كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ الله وعِنْدَ الذِينَ آمَنُوا كَذَلكَ يَطْبَعُ الله عَلَى كُلّ قَلْبٍ مُتَكَبّرٍ جَبَّار**»[14].

قائلا: «ومن قال كبر مقتا عند الله جدا لهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه»[15].

وعدم جواز حذف الفاعل كان من الأسباب التي دعت أحمد المتوكل لكي يقرّر أنه لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الفاعل، ويعتبره مكونا أساسا في البنية الحملية الأصلية التي تتكون من (فعل وفاعل ومفعول) وحدّد وظيفته كما يلي:" الفاعل مكوّن من مكونات الجملة العربية يؤدّي وظيفة دلالية (دور المنفذ) ووظيفة تركيبية (فاعل) ووظيفة تداولية (محور أو بؤرة) وهو حد موضوع أي أنه يلعب دوراً أساسيا في الواقعة التي يشير إليها المحمول، في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة كالمكان والزمان وغيرها"[16].

وينفرد الفاعل بالإسناد إليه الدور الدلالي " المنفذ" إذ لا يمكن أن يسند هذا الدور الدلالي إلى المفعول.

كذلك من خصائص الفاعل في النحو الوظيفي أنّه لا يتقدّم على الفعل، فإذا تقدّم أصبح مبتدأ وليس فاعلا، ويتفق هذا مع رأي أغلب النحاة، ويبرَّر "أبو البركات الأنباري" عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بقوله: « فإن قيل: فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأنّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الفعل، والدليل على ذلك من سبعة أوجه:....»[17].

ويحدّد أحمد المتوكل سلمية إسناد الفاعل كما يلي[18]:

	المنفذ	المستقبل	المتقبل	حدث / زمان / مكان	مستفيد	حال	علة	مصاحب
فـــا	+	>	+	+	<	+	>	(مفعول معه)
	–			–		–		–

وتعني هذه السلمية أنّ الدور الدلالي المنفذ الذي يسند إلى الفاعل فقط، يتصدّر الأدوار الدلالية الأخرى، ويحتل هذه الصدارة لأنّه مصدر التنفيذ.

ويفهم من هذه السلمية –أيضا- أنّ الفاعل يمكن أن تسند إليه الوظيفتان الدلاليتان: المستقبل والمتقبل.

فجملة "مُنح محمد درجة عالية في الامتحان "-مثلا- تدل على أن "محمد" –هنا- أخذ وظيفة الفاعل إلاّ أنّه لم يسند إليه الدور الدلالي المنفذ، بل أسند إليه الدور الدلالي (مستقبل/متقبل).

أما الأدوار الدلالية الأخرى: المستفيد والحال والمفعول لأجله (العلة) والمفعول معه، فلا يمكن أن تأخذ وظيفة الفاعل.

ب. المفعول: المفعول في نموذج "النحو الوظيفي" هو وظيفة تركيبية، تأتي من حيث الرتبة بعد الفاعل، وتسهم في الربط بين البنية الحملية والبنية المكونية، وتلازم هذه الوظيفة الحالة الإعرابية النصب.

والمتفق عليه حسب تصور "النحو الوظيفي" أنّه لا يمكن في جميع اللغات أن تسند إلى هذه الوظيفة الدور الدلالي المنفذ، إلاّ في حالات شاذة جداً.

وبالنسبة للغة العربية فإنّ مفهوم الوظيفة لا يطابق مفهوم "المفعول به" عند النحاة العرب، لأنّ ما يطلق عليه مفعولا في "النحو الوظيفي" هو "وظيفة تركيبية تسند حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة العرب القدماء «مفعولا مطلقا» و«مفعولا فيه»... فالمفعول المطلق –مثلا- حد حامل للوظيفة الدلالية «الحدث» لا يمكن أن يشكل «المنظور الثاني» للوجهة بعد الفاعل، فيأخذ الوظيفة التركيبية المفعول"[19].

وإن جاز أن تسند إلى الوظيفة التركيبية "المفعول" الوظائف الدلالية التالية "المستقبل" و"المتقبل" و"الحدث" و"الزمان" و"المكان"، إلاّ أنّه " يمتنع إسناد المفعول في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية "الحال" و"العلة" (المفعول لأجله) و"المصاحب" (المفعول معه) و"الأداة" و"المستفيد" كما يدل على ذلك لحن الجملتين التاليتين:

– اشترى زيد هندا سوارا.

- كتبتُ القَلَمَ الرسالة"[20].

وبناءً على هذا تكون سلمية إسناد المفعول كالآتي:

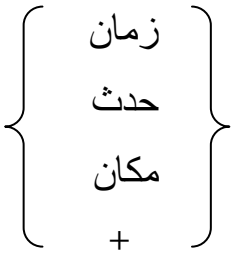

ويفهم من هذه السلمية أن المفعول يسند إليه الدوران الدلاليان المستقبل والمتقبل على التوالي، بحيث إذا لم يكن هناك الدور الدلالي المستقبل يسند إليه دور المتقبل وهكذا.

2. الوظائف الدلالية:

الوظائف الدلالية هي وظائف ناتجة عن البنية الحملية، ذلك أنّ هذه البنية –كما رأينا سابقا- تتضمن بنية الحمل وبنية الدلالة وتتكون بنية الحمل من أطر حملية تضم محمولات وحدود، حيث يدل كل محمول على واقعة، تكون هذه الواقعة إما عملا أو حدثا أو وضعا أو حالة، وتدلّ الحدود على المشاركين في هذه الواقعة "وتتحدّد وظيفة كل حدّ طبقا لنوع مشاركته في الواقعة الدال عليها المحمول، فهو إمّا «منفذ» أو«متقبل» أو«مستقبل» حين تكون الواقعة "عملا" كما في الجملة التالية:

- أعطى خالد (منفذ) عليا (مستقبل) كتابا (متقبل).

وهو «قوة» إذا كانت الواقعة حدثا:

- دوى الرعد (قوة).

ومتموضع و«حائل» حين تكون الواقعة و«وضعا» أو «حالة».

- جلس خالد (متموضع).

- هند (حائل) فرحة.

هذا بالنظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أما الحدود اللواحق فإنها تأخذ وظائف دلالية ظرفية كوظائف «الزمان» و«المكان» و«الأداة» و«الحال» و«العلة» وغيرها.

ومن أمثلة ذلك:

أ. قابلني خالد مبتسما (حال).

ب. رأيت هند البارحة (زمان) في الشارع (مكان).

ج. قطعت هند اللحم بالسكين (أداة).

د. أُخرجت هند من القاعة عقابا لها (علة)" [21].

وبناءً على هذا يمكن إجمال الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات على أساس نوع الواقعة في هذا الجدول:

نوع الواقعة	الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود الموضوعات
- عمل - حدث - وضع - حالة	- منفذ (منف)- متقبل (متق)- مستقبل (مستق) - قوة (قو) - متموضع (متض) - حائل (حا)

أما الوظائف الدلالية المسندة إلى الحدود اللواحق فمتعددة وذكرنا منها: الزمان والمكان والأداة والعلة (المفعول لأجله) والمصاحب (المفعول معه).

3. الوظائف التداولية:

الوظائف التداولية هي وظائف وضعت بناءً على وجود مجموعة العناصر التي تؤثر في الخطاب اللغوي وتتحكم في توجيهه، ومن جملة هذه العناصر المقام ومقصد المتكلم

وطبيعة العلاقة الموجودة بينه وبين المخاطب وعليه " فالوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي، وظائف تستند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الإخبارية، أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة، بعبارة أخرى تسند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"[22].

وقسّم "سيمون ديك" الوظائف التداولية إلى قسمين: وظيفتين خارجيتين هما: المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) ووظيفتين داخليتين هما: البؤرة (Focus) والمحور (Topic).

وأقيم هذا التصنيف على أساس وضع الوظائف بالنسبة للحمل "بمعنى أن الوظيفتين الأوليتين تسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل في حين أن الوظيفتين الثانيتين تسندان إلى مكونين يعتبران جزئين من الحمل ذاته"[23].

وقد أضاف أحمد المتوكل وظيفة خارجية أخرى هي "المنادى" وبهذا تكون عدد الوظائف التداولية في النحو الوظيفي خمس وظائف هي: البؤرة، المحور، المبتدأ، الذيل، المنادى.

1 **الوظائف الداخلية:**

أ. البؤرة: يعرف "سيمون ديك" البؤرة بأنها الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة"[24].

ونعرف المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية من خلال طريقة نطق المتكلم لهذا المكون، وما يلحقه بكلامه من نبر أو تنغيم أو استفهام أو تعجب، حيث تظهر هذه الظواهر الصوتية العنصر الذي يركز عليه المتكلم في كلامه، ليبلغ السامع المعلومة التي يجهلها أو يشكك فيها، أو ليستفسر منه وعلى هذا قسّم النحو الوظيفي البؤرة من حيث وظيفتها إلى قسمين: بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة.

1. بؤرة الجديد: وهي "البؤرة التي تسند إلى العبارة (مكون أو حمل) الحاملة للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو المتكلّم (في حالة الاستفهام)" [25].

وهذا يعني أنّ المخاطب يتعرّف على المعلومة الجديدة من خلال هذه البؤرة، وتطابق هذه البؤرة طبقة مقامية تشتمل على مقامين:

"مقام (1): يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلّم إعطاءه إياها (أو يعتبر المتكلم أن المخاطب يجهلها).

مقام (2): يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة الاستفهام)" [26].

2. بؤرة المقابلة: وهي البؤرة "التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها"[27].

وهذا يعني أنّ هذه البؤرة وظيفتها أن تؤكد أو تثبت أو تصحّح بذلك الشك والالتباس وتظهر هذه البؤرة من خلال طبقتين مقاميتين:

- **الطبقة المقامية الأولى:** تشتمل على مقامين:

المقام الأول: يتبدّى من خلال هذا المقام أن المخاطب لديه مجموعة من المعلومات يشك في احداهما، فيزول الشك عندما ينتقي المتكلم المعلومة التي يراها صحيحة.

المقام الثاني: ويبرز هذا المقام في حالة الاستفهام الذي يأتي على شكل طلب يطلب من خلاله المتكلم من المخاطب إبلاغه بالمعلومة الصحيحة من جملة ما يملكه من المعلومات.

- **الطبقة المقامية الثانية:** يظهر في هذه الطبقة أنّ المتكلّم يصحّح ما لدى المخاطب من معلومة خاطئة.

ويمكن أن نفرّق بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة انطلاقا من السؤال والجواب، فعندما نجيب عن سؤال السائل: من جاء؟ بالجواب: جاء زيد ف"زيد" هنا مكوّن يحمل بؤرة الجديد، لأنّ المخاطب –في هذه الحالة- يجهل الذي جاء.

وعندما يكون السؤال: من جاء زيد أم علي؟ فيجاب بـ: زيد هو الذي جاء، أو الذي جاء زيد. ويكون زيد في كلا الجوابين يحمل بؤرة مقابلة لأنّ المخاطب يملك معلومتين ويريد الصحيحة منهما.

وتنقسم البؤرة على أساس مجال (محل) الوظيفة إلى قسمين: بؤرة المكون وبؤرة الجملة (بؤرة الحمل)، ذلك أنّ البؤرة كما يمكن أن تسند إلى مكوّن مفرد بالإمكان –أيضا- إسنادها إلى مكون جملة أو الحمل، كما هو الحال في جملة: علي عاد أبوه من السفر، إذ أسندت البؤرة هنا إلى جملة عاد أبوه من السفر، وهي بؤرة الجديد.

ويشير أحمد المتوكل أثناء حديثه عن بؤرة الحمل إلى أنّ أداة الاستفهام (الهمزة) تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة ولا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد كما هو الشأن بالنسبة لجملة: أحضر الضيوف؟ وهذا على عكس أداة الاستفهام "هل" "فإنها تدخل على الجمل التي تكون فيها البؤرة بؤرة جديد من حيث نوعها وبؤرة جملة من حيث مجالها فهذه الأداة بعبارة أخرى لا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكون مبأر ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمتها بؤرة مقابلة"[28].

ب. المحور:

المحور حسب تعريف "سيمون ديك" وأحمد المتوكل هو وظيفة تداولية داخلية "تسند إلى الحدّ الذي يشكّل «محط الحديث» في الحمل بالنسبة لمقام معين"[29].

والمقصود بوظيفة داخلية أنّه يسند إلى حد يكون جزءاً من الحمل وليس خارجا عنه، والمقصود بـ"محط الحديد" أن الحديث يتجه نحوه فيكون هو المحدث عنه.

والفرق بين البؤرة والمحور هو أنّ البؤرة موضع استفهام أو استفسار من قبل المتكلّم أو المخاطب، بينما المحور ليس كذلك، بل هو موضع الحديث، ولا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى، ويتضح مكان إسناد وظيفة المحور من بعض الجمل التي يقترحها أحمد المتوكل من هذه الجمل ما يلي:

1. أ. متى رجع **زيد**؟

ب. رجع **زيد** البارحة

2. من قابل **زيداً**؟

. قابل **زيدا** عمرو.

. رجع **البارحة** زيد.

. اللحم **الرطل** بعشرين درهما.
. في الدار **رجل**.
. الضيوف حضروا (واو).
. الطالبان نجحا (الألف).
. زيدا قابلته[30].

فما تحته خط من هذه الجمل هو الذي أسندت إليه الوظيفة التداولية المحور، لأنّه هو محطّ الحديث أو المحدّث عنه، وليس موضع الاستفهام، ولو كان كذلك لأسندت إليه الوظيفة التداولية البؤرة.

وتسند الوظيفة التداولية المحور إلى أي مكون من مكونات الحمل دون استثناء، شرط ألا يكون المحور يحمل وظيفة تداولية أخرى، سواء كانت داخلية أو خارجية.

فكما يمكن إسناده إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، بالإمكان كذلك إسناده إلى المكونات التي تحمل وظائف دلالية كالمستقبل والمتقبل والزمان والمكان والأداة وغيرها، غير أنّ وظيفة المحور -غالبا- ما تسند إلى الوظيفة التركيبية الفاعل.

والوظيفة التداولية المحور غير مسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية، لأنّ المكون الذي أسندت هذه الوظيفة هو الذي يحدد الحالة الإعرابية، فإذا أسند المحور إلى الفعل يأخذ الحالة الإعرابية الرفع، وإذا أسند إلى المفعول يأخذ حالة النصب، والشأن نفسه حين إسناده إلى المكونات التي تحتل وظيفة دلالية، كما أنّ المكون الذي تسند إليه الوظيفة التداولية المحور هو المسؤول عن تحديد مواقع هذه الوظيفة.

2. الوظائف الخارجية:

أ. المبتدأ: المبتدأ في النحو العربي هو « الاسم صريحا أو مؤوّلا مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه، أو وصفا لمكتفى به»[31].

وهذا التعريف يدلّ على أنّ المبتدأ يأتي مفرداً أو مؤوّلا بجملة نحو قوله تعالى: «وَأَنْ تَصُوموا خَيْرٌ لَكُمْ»[32]، فجملة "أن تصوموا" في محل رفع مبتدأ.

والأصل في المبتدأ في اللغة العربية أن يكون معرفة، لأن النكرة مجهولة –غالبا- غير أنّه يجوز الابتداء بالنكرة في حالات معينة أفادت معنى عام، أو خصّصت.

أما المبتدأ (therme) في "النحو الوظيفي" فهو ليس وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول، وإنما هو وظيفة تداولية له خصائصه تميّزه عن بقية الوظائف سواء منها التركيبية أو الدلالية، ويعرفه "سيمون ديك" بقوله: « هو ما يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردًا»[33].

فأوّل خاصية يتميّز بها المبتدأ عن الوظائف التركيبية والدلالية، وتشركه مع سائر الوظائف التداولية هو ارتباط المبتدأ بالمقام الذي يمكن أن يحدث فيه، بمعنى أن تحديد الوظيفة التداولية المبتدأ لا يتم " إلاّ انطلاقا من الوضع التخابري القائم بين المتكلّم والمخاطب في طبقة مقامية معينة"[34].

وهذا يستدعي أن هذه الوظيفة لا تخرج على علم المتكلّم بما يحيط به من العالم الخارجي.

فجملة زيد قام أبوه تتكون من:

– حمل (قام أبوه).

مبتدأ (زيد) وهو الذي يحدد المجال الذي يعتبر إسناد مجموع الحمل إليه وارداً.

والمكون الذي تلحقه هذه الوظيفة تلزمه الحالة الإعرابية الرفع، ذلك أن وظيفة المبتدأ هي نفسها المسؤولة عن تحديد الحالة الإعرابية.

ويختلف المبتدأ عن المحور رغم اشتراكهما في جملة من الخصائص، كأن يتصدر كلاهما الجملة، ويكون كل واحد منهما محدثا عنه، ويكمن "الفرق الأساسي بين المبتدأ والمحور هو أنّ المبتدأ وظيفة خارجية، في حين أنّ المحور وظيفة داخلية، أي وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى الحمل"[35].

فـ"زيد" و"أبوه" في جملة "زيد أبوه مسافر" كلاهما محدث عنه، إلاّ أنّ زيداً محدث عنه خارج الحمل وأبوه محدث عنه داخل الحمل، كما أنّ جملة "أبوه مسافر" حديث عن زيد بوصفه مجال الخطاب.

وفرق آخر بين المبتدأ والمحور هو أنّ المحور ليس شرطا أن تكون له الصدارة في الجملة، بينما وظيفة المبتدأ يلزم أن تلحق المكون الذي يتصدر الجملة.

أما الفرق بين المبتدأ والبؤرة فيتمثل في أن البؤرة تحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب أو يشك فيها، بينما المبتدأ يشكّل نقطة معرفية مشتركة بين المتكلّم والمخاطب، زيادة على أن البؤرة وظيفة تسند إلى مكون داخل الحمل بينما المبتدأ وظيفة خارجية.

ب. الذيل: يتضح مفهوم الوظيفة التداولية الخارجية "الذيل" من عبارة أحمد المتوكل: « يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّ لها أو تصححها »[36].

وبناءً على هذا التعريف فوظيفة الذيل عند أحمد المتوكل تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ذيل التوضيح وذيل التعديل وذيل التصحيح.

1. ذيل التوضيح: وتظهر هذه الوظيفة عندما تصدر من المتكلم جملة ثم يلاحظ أنها ليست واضحة فيضيف إليها ما يزيل الإبهام، وهذا مثل جملة: منزله قريب علي فـ"علي" مكون أسندت إليه وظيفة أزالت إبهام الضمير في "منزله"، وتطابق هذه الوظيفة وظيفة المبتدأ المؤخر عند النحاة العرب القدماء.

2. ذيل التعديل: وهي وظيفة يعدل من خلالها المتكلم معلومة يرى أنها ليست المقصود من كلامه، أو ليس هي ما يريده بالضبط، وهذا مثل قولنا: أعجبني صالح حديثه أو أنفقت المال نصفه، فـ"حديثه" و"نصفه" ذيلا تعديل وهما يطابقان البدل عند نحاتنا القدامى.

3. ذيل التصحيح: يظهر من خلاله أن المتكلم يتدارك الخطأ الذي وقع في المعلومة التي قالها فيصححها بمعلومة أخرى.

وتأتي هذه الوظيفة بعد حرف الإضراب "بل" مثل: شربت الآن شايا بل قهوة، فالمكون "قهوة" يحمل وظيفة ذيل التصحيح وهو يطابق وظيفة "المشرب به" في النحو العربي.

ج. المنادى:

الوظيفة التداولية "المنادى" هي وظيفة اقترحها أحمد المتوكل ذلك أنّ الوظائف التداولية عند "سيمون ديك" أربع فقط: ورأى أنه لا يمكن الإعراض عنها لأنّها موجودة في جميع اللغات الطبيعية والنحو الوظيفي بدوره يسعى إلى تحقيق الكفاية.

ويعرّف هذه الوظيفة بقوله: «المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»[37].

وهو بهذا التعريف يميّز بين "النداء" بوصفه فعلا لغويا مثل الاستفهام والأمر والوعيد وبين المنادى كوظيفة تسند إلى المكون الذي ينادى عليه في الجملة وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالمقام.

ورغم أنّ أحمد المتوكل يميّز مثل النحاة العرب بين "المنادى" و"المندوب" و"المستغاث" إلاّ أنّه يعتبرها أنواعا ثلاثة لوظيفة واحدة هي "المنادى"، وبهذا يقترح أن يكون هناك "منادى النداء" و"منادى الندبة" و"منادى الاستغاثة".

أما بالنسبة للحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المنادى، فإنّ أحمد المتوكل يوافق النحاة العرب في أنّ المنادى إذا كان "معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به... وإذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو مشبها به نصب"[38].

والمنادى في جميع هذه الحالات في محل نصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره "أدعو".وفي هذه النقطة يوافق أحمد المتوكل على شق منها ويعارض على الشق الآخر، فالمكون المنادى عنده في محل نصب لكن ليس لفعل محذوف وإنما بمقتضى وظيفته التداولية الخارجية نفسها، وهذا لأنّ "المكون المنادى باعتباره مكونا خارجيا، لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدّد إعرابه"[39].

أما أدوات النداء فيرى أحمد المتوكل أنّ هناك ثلاث أدوات مهمة من ثمان، التي تستعمل في اللغة العربية المعاصرة هذه الأدوات هي "أيها" و"يا" و"أ".

ورغم أن النحاة يعتبرون أنّ أداة النداء "أيها" تتركب من "أيّ" الموصولة وأداة التنبيه "ها" إلاّ أنّه في الوقت الحالي تعتبر أداة واحدة تدخل على المنادى مثلها مثل باقي الأدوات.

ولا تدخل هذه الأداة على المنادى العلم، وإذا خصّص المنادى بالألف واللام، فإنّه لا تسبقه إلاّ هذه الأداة.

وإذا كان المنادى غير مخصص بالألف واللام فإنّه لا تسبقه إلاّ أداة النداء "يا"[40].

ويخلص أحمد المتوكل من حديثه عن الوظائف التداولية الخمس إلى تنميط الجمل على أساس هذه الوظائف إلى:

1. **الجمل المبتدئيه: ذات البنية: مبتدأ [حمل].**
2. **الجمل المذيلة: ذات البنية: [حمل]، ذيل.**
3. **الجمل البؤرية**
4. **الجمل المحورية**
5. **الجمل الندائية.**

خاتمـــــــة:

إن ما يمكن أن نصل إليه بعد هذه القراءة الأوّلية لنموذج النحو الوظيفي مايلي:

ـ الملاحظ على هذا النموذج أنه ترجم إلى العربية، باستعمال مصطلحات علوم مختلفة، كعلم المنطق، وهذا مثل مصطلحي: المحمولات والموضوعات.

ـ هناك اختلاف كبير بين هذا النموذج، والنحو العربي، سواء من حيث المصطلحات أو من حيث المفاهيم. ويظهر هذا في بعض الوظائف، كوظيفتي: المفعول والمبتدأ.

ـ بالرغم من أنّ هذا النحو يطمح لأن يحقق الكفاية النمطية، إلا انه يصعب تطبيقه على اللغة العربية. ولذلك نادرا ما نجد أحمد المتوكل، يستشهد في كتاباته بآية، أو بيت شعري، أو حديث نبوي. وهذا لأن اللغة سابقة للقواعد وليس العكس.

الهوامـــش و المراجـــع

(1) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص09.

(2) أحمد المتوكل وآخرون، قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ص21.

(3) عبد الفتاح علي حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1958، ص170.

(4) المرجع نفسه، ص171.

(5) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص12.

(6) أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية –الوظيفة المفعول في اللغة العربية–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1987، ص16.

(7) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان الأردن، ط1، 2002، ص331.

(8) يحي بعيطيش، النحو العربي بين التعصير والتيسير، أعمال ندوة تيسير النحو العربي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001، ص125.

(9) محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية 2_ اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان ، الرباط، ط1، 2001، ص796.

(10) أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، مطبعة عكاظ، زنقة أبو نواس، الرباط، ص128.

(11) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص15.

(12) أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص18.

(13) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 168.

[14] سورة غافر، الآية 35.

[15] الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الجزء3، ص427.

[16] عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 343.

[17] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، دار الجيل، بيروت ، ط1، 1995، ص89.

[18] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص48.

[19] أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1987، ص66.

[20] المرجع نفسه، ص66.

[21] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي ، دار الأمان، الرباط، ص196.

[22] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص16.

[23] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص17

[24] المرجع نفسه، ص28.

[25] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص130.

[26] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص130.

[27] المرجع نفسه، ص29

[28] المرجع نفسه، ص33

[29] المرجع نفسه، ص67.

[30] المرجع نفسه، ص68.

[31] المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن صالح)، شرح المكودي على الألفية، تحقيق أحمد عبد الفتاح المكودي الأزهري، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، ص36.

[32] البقرة، الآية: 184.

(33) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص115.

(34) المرجع نفسه، ص116.

(35) المرجع نفسه، ص132.

(36) المرجع نفسه، ص147.

(37) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص162.

(38) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص259.

(39) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص176.

(40) المرجع نفسه، ص168.